بقلم ميشيل رامبو
محاضر جامعي وسفير فرنسي متقاعد

«نحن لم نكن نعرف أنه يوجد قانون دولي»!

في شهر آذار عام ١٩٩١، انهار عراق صدام حسين أمام تحالف بقيادة الولايات المتحدة، وبدأ انحداره نحو الجحيم منذ ذلك الوقت. وأصبح تحت المراقبة والحظر لفترة طويلة، حينها كان الاتحاد السوفييتي بزعامة ميخائيل غورباتشوف غارقاً في حلم الغرب بين وهم «الشفافية» وموجة «البيروسترويكا»، ثم انهار وتفتت بعد فترة قصيرة. وحينها كانت الولايات المتحدة ترى نفسها «الإمبراطورية الأقوى التي عرفتها الأرض»، وكانت تستعد لكي تجعل الذين لم يفهموا ذلك، يدفعون ثمناً باهظاً جداً.

تظاهرت فرنسا فرانسوا ميتران بأنها تسعى إلى مخرج سلمي يتجنب إذلال العراق، ثم انضمت إلى الهجوم ضد صدام، وذلك مع العلم أن هامش المناورة تجاه بغداد أصبح محدوداً جداً شيئاً فشيئاً. استخدمت فرنسا آخر أوراقها في شهر آذار ٢٠٠٣ بعد عودة الشعلة الديغولية مع جاك شيراك، وذلك عبر الكلمة اللامعة التي ألقاها وزير خارجية فرنسا حينها دومينيك دوفيلبان، في مجلس الأمن، لكن من دون جدوى، متخلية عن العراق ومتابعة ارتزاقها نحو النزعة الأطلسية.

كان لا بد من ثلاثين عاماً لنرأي الرسمي في بلد العقل وحقوق الإنسان، لكي يتنازل ويكتشف الخديعة الهائلة التي أخفاها تدمير العراق والتعذيب المؤلم لشعبه. انتقد الباشاس، وزير الخارجية الأميركي الأسبق، كولن باول، والذي اشتهر بأنه خرج ضمن الأمن مع فاروقه الصغيرة التعيسة، وقتاً طويلاً جداً لكي يعتذر بشكل غامض بذريعة أنه حصل على معلومات خاطئة. قام البعض الآخر بتقليده لاحقاً، ولن يفعل الكثيرون ذلك إطلاقاً.

اليوم، يلوح الكثيرون بعذر سهل أمام الفضيحة قائلين: «لم نكن نعرف» لإخفاء مسؤوليتهم، لأن الاعتراف بأنهم كانوا يعرفون يعني أنهم مذنبون ومتواطئون. اعترف وزير الدفاع والداخلية الفرنسي الأسبق، جان بيير شوفنمان في البرنامج الوثائقي الذي بثه تلفزيون «فرانس ٢» حول العراق مؤخراً بأنه كان يعرف منذ ٢ آب ١٩٩٠ أن فرنسا أعطت موافقتها للوقوف إلى جانب واشنطن ضد صدام: إذاً، لم تكن المحمة الدبلوماسية التي كان الفرنسيون يفخرون بها إلا وهماً.

ساد الصمت حول الحصيلة الفادحة للمأساة العراقية بالرغم من بعض الأصوات والمبادرات الشجاعة التي حاولت نزع الغشاء عن المشروع الأميركي المستوحى من النزعة الصهيونية اليهودية البروتستانتية، إذ تم تفكيك الدولة العراقية وتدميرها، وحل جيشها وشرطتها، وعاشت الدولة الأكثر حداثة في العالم العربي، خمسين عاماً إلى الوراء بسبب الغارات واستخدام الأسلحة المشوعة، وتعرضت للإهانة عبر الاتفاق الجائر «النفط مقابل الغذاء»، وإضافة إلى كل ذلك، كان التعذيب والتعذيب والسجون ونهب التراث الأثري، وسقط مليونا قتيل على أقل تقدير من بينهم نصف مليون طفل، إنه «ثمن الديمقراطية» برأي العجوز، وزيرة الخارجية الأميركية السابقة مادلين أولبرايت، والمهرج الذي لا يوصف الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش عندما يطرح سؤاله التاريخي: لماذا يكرهوننا إلى هذه الدرجة؟!

إن السيناريو نفسه في طور التكرار بشكل متطابق تقريباً بالنسبة لسورية التي دخلت السنة الحادية عشرة من الحرب، إلا أن الدولة السورية لم يتم تدميرها وذلك بفضل صمودها وتحالفاتها مع روسيا وإيران بالرغم من الدمار الذي اجتاح البلاد، واقتصادها المنهار، وشعبها المخنوق الذي يتعرض للتجويع بسبب الحظر والعقوبات من دون أن يرى نهاية عذابه.

تمثل الولايات المتحدة الأعداء لـ«مزيمتها المستحيلة» و«الانتصار المستحيل لبشار الأسد»، وتفضل الانتقال إلى المرحلة الثانية من الاعتداء مثلما تنبأ روبرت ملي، مستشار الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما، بشكل منافق عام ٢٠١٦: انتهت الحرب بالمعنى العسكري بالهزيمة فعلاً، مع بقية جرائم الحرب هو أنه يشمل كامل «الشر» المتراكم في بقية الشرور. إنها «الجريمة بامتياز».

وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة القواعد الرئيسة لهذه الجريمة في قرارها رقم ١٩٤٦/٩٥، وهي تتمثى إلى القانون الجنائي الدولي وهي من صلاحيات محكمة العدل الدولية في لاهاي، فيما يتعلق بالمسؤولية وتجريم الدول. واستعادتها اتفاقية روما في شهر تموز ١٩٩٨ التي تضمنت إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، كما تدخل ضمن الاختصاصات القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

هل يجب انتظار ثلاثين عاماً من أجل «اكتشاف» حصيلة الحرب في سورية، سواء أكانت عسكرية ومرئية أم اقتصادية وغير مرئية؟! عندما يحين وقت الحسابات والعدالة، سيكون من الملائم تذكير هذه حكومة دون هوادة تشارك حتى اليوم في هذا الاعتداء الموصوف، بخطورة مشروعها الإجرامي، وستقوم بإدانة الدول الغربية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن في المقام الأول، التي تطالب بالقانون الدولي المعدوم من التفكير السياسي، ومن الذكاء للنزعة المحافظة الجديدة، كما نرى حتى طرحها فكرة أنه من المناسب «توفير الاستقرار» للمتمردين، الذين دمروا بلدهم ويفرحون باستشهاد أبناء وطنهم في سبيل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية في سورية بشكل دائم.

وطفل معاق، ولا حتى تدمير عدة دول.

وبالنسبة للبقية مثل رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، وأوباما، إنهم يحصلون على دخل يُحسدون عليه لقاء رواية إنجازاتهم في المحاضرات المدفوعة بسخاء، التي تعتبر أن جرائمهم والدمار الناجم عنها هي نتائج جانبية، ولا توجد أي إشارة للقتلى والدمار الذي يتحملون مسؤوليته ويُصير دول انهارت أو تقسمت.

إنهم يرتدون ملابس أنيقة، ويأكلون جيداً، ويحملون الكثير من الشهادات العليا، ويعتبرون أنفسهم «سادة العالم»، يقولون ما هو القانون، ويصدرون القوانين، ويقررون الحرب، ويكتبون حكاية إنجازاتهم من منظار قاسد.

باختصار، إن الغربيين أو أنصار الغرب و«المستغربين» هم «العالم المتحضر» وجوهر الإنسانية الوحيدة التي تؤخذ بعين الاعتبار بعيونهم العمياء. يعتقدون أنفسهم غير معرضين للخطر ولا يمكن المساس بهم. لا يشعرون بأي ندم أو خجل، بل حتى يفخرون بأعمالهم وحصيلة عملهم ودعمهم لهؤلاء الإرهابيين، مع أو من دون تدويرهم، «الذين يقومون بعمل جيد». إن خطيئتهم المقدّسة، التي لا يستطيعون التكلم، منها لأنهم يرونها الصيغة الجديدة البغيضة «للعبء الذي يقع على عاتق الرجل الأبيض»، هي ليوس بأعباء الدروس الأخلاقية واتخاذ القرارات الواجب اتخاذها عوضاً عن الدول «التي لا تنتمي إلى عالمنا»، حتى لو لم يطلب أحد منهم ذلك. بالتأكيد، إذا بقي هناك شك في حكمة الغرب، فستتساءل كيف يمكن للناس الذين يتصفون بإحساس غريب الأطوار في الإدارة والقانون الدولي في بلادهم أن يأخذوا قرار مصيرهم ومصير جيرانهم القريبين أو البعيدين؟

إنه سبب إضافي لكي يعرف المسؤولون السياسيون أو العسكريون والمثقفون ووسائل الإعلام الذين قرروا وتقلّدوا ودعموا أو بروا جريمة اعتداء دولي، أو عدة اعتداءات، أنهم سيبقون المسؤولين عن جريمة الاعتداء الدولي أو عن دعمها أو التواطؤ معها، مهما فعلوا أو لم يفعلوا، وأنه يجب محاسبتهم من دون أن يكون هناك تقادم. بالتأكيد هناك عيوب كثيرة في العدالة، لكنها عنيدة.

وتدعي أنها حامية، على حين أنها أول من ينتهكه.

يبدو أن الرئيس الأميركي الأسبق جورج دبليو بوش اختار رسم أغنام الدين دموياً بلدهم ويفرحون باستشهاد أبناء وطنهم في سبيل القضاء إطلاقاً فكرة أنه مسؤول عن ملايين الضحايا بين قتيل وجريح وكسيح

تعيش سورية للسنة الحادية عشرة على التوالي، وهي فترة أطول من الحربين العالميتين معاً، ما عاناه العراق منذ ثلاثين عاماً، يسود صمت مطبق وإنكار كامل للتقليل من محنة شعب مُعذب. إذا استمرت سورية بالبقاء البطيء، فإنه ليس من أجل «دفع ثمن الديمقراطية الضرورية»، إنه ليس «ربيعاً فاشلاً» ولا حرباً أهلية كما تحاول أن تقول دول «محور الخير»! ويحدوني الأمل بأنه لا يوجد أساتذة في القانون الدولي بين هؤلاء «الخيراء» الذين يثرثرون، لأنهم سيعرفون بالتأكيد أن سورية كانت ضحية اعتداء دولي مثل العراق سابقاً.

خلال محاكمة نورمبيرغ (طوكيو) عام ١٩٤٦، بُنيت جريمة الاعتداء على الإرادة الحرة والواعية بالتهديد أو إنهاء حالة السلام، وأصبحت تماثل «جريمة ضد السلام» وتوصف بـ«الجريمة الدولية بامتياز»، إنها أحد الانتهاكات الرئيسة للقانون الدولي إلى جانب مجازر الإبادة وجريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية. تم إدراجها في محكمة نورمبيرغ في رأس القائمة، وتضمنت الصيغة التالية: «إن شن حرب اعتداء ليست جريمة دولية فقط؛ إنها الجريمة الأكبر»، باعتبار أن الاختلاف الوحيد مع بقية جرائم الحرب هو أنه يشمل كامل «الشر» المتراكم في بقية الشرور. إنها «الجريمة بامتياز».

وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أمس أن وزارة خارجية النظام التركي أعلنت في بيان، أنها استدعت يوخوف أمس اللنلاثاء، على خلفية الوضع في إدلب وأبلغته قلق «أنقرة» من الهجمات على مدينة إدلب!

في الأحد الماضي، أعلنت وزارة دفاع النظام التركي في بيان عن «مقتل وإصابة نحو ١٥ شخصاً، بقصف لـ«قوات تساندها دمشق»، استهدف ما زعمت أنه «مستشفى» في إدلب.

وطالبت الوزارة، السلطات الروسية بالتدخل لوقف «هجمات» الجيش العربي السوري على مدينة إدلب التي تتحصن بها تنظيمات إرهابية موالية للاحتلال التركي أبرزها «جبهة النصرة».

وأشارت الوزارة إلى أن قوات الجيش العربي السوري التي استهدفت في وقت سابق ما زعمت الوزارة أنه «مستشفى» في منطقة الآتارب، تستهدف الآن ما سمته «تجمعات سكنية» في قرية قاح بمنطقة خفض التصعيد في إدلب.

وأضافت: «لقد أحيل بيان في هذا الشأن إلى الجانب الروسي من أجل الوقف الفوري للهجمات، كما تم تنبيه قواتنا، وتجري حالياً متابعة التطورات».

ويوم الأحد، استهدفت قوات الجيش بالقذائف الصاروخية وكرّاً للإرهابيين يقع ضمن مغارة في مدينة الآتارب بريف حلب الغربي التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، على حين زعمت مصادر إعلامية معارضة أن المكان المستهدف «مشفى».

في غضون ذلك، أدان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الهجمات الأخيرة في شمال غرب سورية، حسبما نقل موقع «روسيا اليوم»، عن المتحدث باسم الأمين العام ستيفن دوجاريك.

وقال دوجاريك: إن «الأمين العام يدين بشدة موجة الهجمات الأخيرة في شمال غرب سورية التي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين».

وأوضح دوجاريك أن «الأمين العام يؤكد مجدداً الحاجة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، ويدعو جميع الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها فوراً بوقف القتال».

وكالات

مقتل ٤ مهاجرين سوريين على الحدود الكرواتية - البوسنية

قتل أربعة مهاجرين سوريين وأصيب عدد آخر، إثر تعرض شاحنة كانوا يختبئون بداخلها لحادث وانقلابها على الطريق السريع قرب الحدود مع البوسنة.

وأشارت الشرطة الكرواتية في بيان، حسب مواقع إلكترونية معارضة، إلى أن الحادث وقع على طريق سريع قرب الحدود مع البوسنة، وأن الشاحنة كانت تحمل لوحة صربية.

وبيّن تلفزيون «HRT» الكرواتي الحكومي، أن الشاحنة كانت تنقل أطناناً من لفات الورق الثقيلة، ما أدى إلى سحق بعض المهاجرين الذين كانوا يختبئون داخلها عندما انقلبت السيارة.

من جهته، أوضح المسؤول المحلي الكرواتي، زالتكو مجيسي، أنه تم نقل ما لا يقل عن ١١ شخصاً إلى المستشفيات في المنطقة، بما في ذلك بعض المصابين بجروح خطيرة وأن المهاجرين من سورية.

ولا يزال آلاف الأشخاص عالقين في البلقان، إذ يقومون بالعديد من المحاولات لعبور الحدود بشكل غير قانوني باتجاه دول الاتحاد الأوروبي، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «يورونيوز» الأوروبية.

وغالباً ما يدفع المهاجرون للمهربين لترتيب النقل غير القانوني أو التسلل إلى شاحنات الشحن بأنفسهم، حسب الموقع.

وكالات

بسبب استمرار الحرب الإرهابية عليها والعقوبات الغربية وانتشار «كورونا»

الأمم المتحدة: سورية مهددة بانعدام الأمن الغذائي الخطير خلال الأشهر الـ٥ المقبلة!!

أسواق سورية شبه فارغة بسبب ارتفاع الأسعار (عن الإنترنت – أرشيف)

أعلنت منظمة برنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة التابعتان لمنظمة الأمم المتحدة، أن سورية هي واحدة من بين الدول المهددة بانعدام الأمن الغذائي الخطير خلال الأشهر الخمسة المقبلة، وذلك نتيجة عدة عوامل من بينها استمرار الحرب الإرهابية عليها والعقوبات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الدول الغربية عليها وانتشار وباء «كورونا».

وحذر تقرير مشترك صدر عن المنظمتين، حسبما ذكر موقع «الميادين نت»، أمس، أسباب تعرض الدول الخطر المجاعة، بالصراعات المسلحة والأوبئة والنزوح والتصحر والتدهور الاقتصادي والمعاكسات كوفيد١٩.

وحدد التقرير «٢٠ نقطة ساخنة» في العالم مهددة بخطر انعدام الأمن الغذائي الخطير خلال الأشهر الخمسة المقبلة.

وذكر أن معظم هذه الدول تقع في القارة الإفريقية وأميركا الجنوبية، أما في العالم العربي فحدد التقرير ٤ دول من ضمن هذه النقاط الساخنة هي: اليمن والصومال وسورية ولبنان.

واعتبر التقرير، أن الأزمة الاقتصادية في سورية تدهورت بشكل خطير خلال عام ٢٠٢٠ نتيجة لعوامل مختلفة من بينها استمرار ما سماه «الصراع المسلح» (الحرب الإرهابية التي تشن على سورية) وانتشار وباء «كورونا» والتداعيات الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الأحادية المفروضة على سورية والأزمة المالية التي تعصف بلبنان.

وأشار التقرير إلى أن العقوبات المفروضة حدت من قدرة الحكومة السورية على استيراد وتأمين المتطلبات المحلية، ما دفع بالحكومة إلى مضاعفة أسعار المواد الأساسية.

وأضاف: إن العملة السورية خسرت ٧٤ بالمئة من قيمتها في عام واحد، وبلغ التضخم ٢٠٠ بالمئة، الأمر الذي أثر في أسعار المواد الغذائية الأساسية.

وتوقع التقرير، أن تستمر التداعيات السلبية على الأقل في النصف الأول من عام ٢٠٢١.

وتفرض الدول الغربية وأميركا إجراءات قسرية أحادية الجانب على سورية وآخرها ما يسمى «قانون قيصر» الأميركي، وذلك بسبب مواقفها الرافضة للانصياع لأوامر تلك الدول، فضلاً عن دحر الجيش العربي السوري للتنظيمات الإرهابية التي تدعمها في سورية.

وأضاف التقرير: إنه مع تدهور الوضع الاقتصادي، بات ١٢,٤ مليون سوري يعانون اليوم من انعدام الأمن الغذائي بزيادة ٤,٥ ملايين عن عام ٢٠١٩.

ورأى أن ١,٣ مليون سوري يعانون من انعدام حاد للأمن الغذائي، ومن بين النازحين داخلياً يعتمد ١,٧ مليون سوري على المساعدات الغذائية الخارجية بشكل أساسي.

أما ما يتعلق في لبنان، فقد ذكر التقرير، أن قدرة هذا البلد تراجعت على مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية التي تعصف به منذ عام ٢٠١٩ مصحوبة بتداعيات وباء كورونا، ما أدى إلى ارتفاع مستوى البطالة والفقر ومعدلات التضخم «بشكل صارخ».

وأضاف: إن عملته الوطنية تدهورت وخسرت أكثر من ٨٠ بالمئة من قيمتها، ما أدى إلى ارتفاع التضخم بنسبة ١٤٦ بالمئة على أساس سنوي، وسجلت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً بلغ ٤٠٢ بالمئة. ومع نهاية عام ٢٠٢٠، خسر ١٩ بالمئة من اللبنانيين و٢١ بالمئة من اللاجئين السوريين مصدر رزقهم، وبات ٨٩ بالمئة منهم يعيشون في فقر مدقع.

وبخصوص اليمن، حدد التقرير الأسباب الرئيسة لانعدام الأمن الغذائي في هذا البلد، باستمرار الصراع وخفض تمويل المساعدة الإنسانية والقيود المفروضة على وصول المساعدات، إضافة إلى الأزمة الاقتصادية ونقص احتياطيات النقد الأجنبي.

وأضاف التقرير: إن «الأمن العام يؤكد مجدداً الحاجة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، ويدعو جميع الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها فوراً بوقف القتال».

وكالات

إرهابيو «خفض التصعيد» يواصلون خرق وقف إطلاق النار والجيش يرد.. والحالة الجوية تحدّ من تمشيط البادية

مرتزقة النظام التركي يتجهزون في ريف حلب (عن الإنترنت – أرشيف)

| حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

حدّت الحالة الجوية التي سادت البلاد، أمس، من عمليات تمشيط الجيش العربي السوري للبادية الشرقية من بقايا فلول مسلحي تنظيم داعش الإرهابي، في وقت واصل الإرهابيون في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد خروقاتهم لوقف إطلاق النار، الأمر الذي رد عليه الجيش، في حين أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن تدمير كهوف ومغارات تحت الأرض من قبل خبراء المتفجرات من القوات الروسية، كان يستخدمها المسلحون كمستودعات وتحصينات في إدلب.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن مجموعات إرهابية تتحصن في منطقة «خفض التصعيد»، اعتدت بقذائف صاروخية ورشقات نارية رشاشة، على نقاط مصرية للجيش بعدة محاور في سهل الغاب الشمالي الغربي، وفي محوري كفرنبل وسراقب بريفي إدلب الجنوبي والشرقي.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد على هذا الخرق، باستهداف مواقع للإرهابيين في محور المعتكاوي بسهل الغاب الشمالي الغربي، وفي قليطق والبارة والفطيرة وسفوهن بريف إدلب الجنوبي.

من جهة ثانية، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن الجيش قام بتجهيز نحو ٧٥ عسكرياً، قرب بلدة السبخة بريف الرقة الشرقي لتقليم إلى إدلب، وأن الدفعة سيرافقها ٢٠ من القادة الميدانيين في صفوف «الفيلق الخامس»، مضيفة، إن «الدفاع الوطني» يعمل على تجهيز دفعة من ريف الرقة ودير الزور.

إلى ذلك أفادت مصادر إعلامية معارضة بحدوث انفجار على طريق المسطومة بريف محافظة إدلب، وذلك أثناء مرور عربة عسكرية لقوات الاحتلال التركي في المنطقة، ما أدى لأضرار مادية.

وأشارت المصادر إلى أن الاستهداف كان بعبوة ناسفة زرعت على حافة الطريق، وأن استنفاراً عسكرياً لقوات الاحتلال حدث في مكان الاستهداف عقب سحب العربة المستهدفة إلى القاعدة العسكرية غير الشرعية في معسكر المسطومة.

على خط موازٍ، أعلنت وزارة الدفاع الروسية في بيان عن تدمير كهوف ومغارات تحت الأرض من قبل خبراء المتفجرات من القوات الروسية، كان يستخدمها المسلحون كمستودعات وتحصينات في إدلب، حسبما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم».

وأشارت الوزارة إلى أن مسلحي ما يسمى «جيش العزة» وتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، اتخذوا كل وسائل التمويه الممكنة لمنع طائرات الاستطلاع من اكتشاف هذا الموقع والدخائر، ومستشفيات ميدانية وأقسام للأدوية، أي جميع مستلزمات الحياة الأساسية.

أما في البادية الشرقية، فقد بيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن الوحدات المشتركة من الجيش والقوات الرديفة، خفقت أمس عمليات تمشيطها البادية الشرقية من فلول داعش، بسبب الحالة الجوية التي لا تساعد على عمل كبير، كما يجب في قطاعات البادية الوعرة والواسعة.

وأوضح المصدر، أن الجيش سيستأنف عملياته مع تحسن الحالة الجوية، لتطهير البادية بكل قطاعاتها من الدواعش وتأمينها أمام قوافل النقط والآليات العابرة إلى العاصمة.

ولفت إلى أن الطيران الحربي السوري والروسي، لم يوقف طلعاته في عموم البادية الشرقية وفي مطلع حماة- حلب- الرقة، بل جاب المنطقة بعدة طلعات لاستهداف أي تحرك للدواعش بعمق البادية، أو للإغارة على مواقع أو تحصينات لهم.

سابقاً.

ونقل البيان عن أحد السكان المحليين قوله: «علمنا أن بعض أعمال الحفر كانت هنا (سابقاً)، لكننا لم نتخيل ما كان يفعله المسلحون هنا، لقد مُنعنا من القدوم إلى هنا، رغم أن لدي أشجار زيتون في المنطقة».

ولفت البيان إلى أن السكان المحليين بدؤوا بالعودة إلى حقولهم وبدؤوا مرة أخرى برعي الماشية، وباتت الكهوف تحت الأرض التي هجرها المسلحون تشكل تهديداً محتملاً، خوفاً مما قد يكون مخبأ بداخلها، وخشية من وجود متفجرات تهدد حياة السكان المحليين، وبالاعتماد على خبراء الألغام الروس تمكنوا من كشف أكثر من عشرة تحصينات ومغارات تحت الأرض على حدود إدلب وحماة.

وحسب البيان، فقد أعدت الكهوف بشكل يتضمن أمكنة وأقساماً لحفظ الغذاء وأمكنة مخصصة لتربية الماشية، فضلاً عن أقسام للأسلحة

النظام التركي يستميت لحماية إرهابييه ويستدعي السفير الروسي على خلفية الوضع في إدلب

استدعت وزارة خارجية النظام التركي السفير الروسي في تركيا أليكسي يوخوف، وأبلغته قلقها من هجمات الجيش العربي السوري التي تستهدف الإرهابيين في إدلب، ما يدل على استماتة هذا النظام من أجل حماية هؤلاء الإرهابيين الموالين له.

وذكر الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أمس أن وزارة خارجية النظام التركي أعلنت في بيان، أنها استدعت يوخوف أمس اللنلاثاء، على خلفية الوضع في إدلب وأبلغته قلق «أنقرة» من الهجمات على مدينة إدلب!

في الأحد الماضي، أعلنت وزارة دفاع النظام التركي في بيان عن «مقتل وإصابة نحو ١٥ شخصاً، بقصف لـ«قوات تساندها دمشق»، استهدف ما زعمت أنه «مستشفى» في إدلب.

وطالبت الوزارة، السلطات الروسية بالتدخل لوقف «هجمات» الجيش العربي السوري على مدينة إدلب التي تتحصن بها تنظيمات إرهابية موالية للاحتلال التركي أبرزها «جبهة النصرة».

وأشارت الوزارة إلى أن قوات الجيش العربي السوري التي استهدفت في وقت سابق ما زعمت الوزارة أنه «مستشفى» في منطقة الآتارب، تستهدف الآن ما سمته «تجمعات سكنية» في قرية قاح بمنطقة خفض التصعيد في إدلب.

وأضافت: «لقد أحيل بيان في هذا الشأن إلى الجانب الروسي من أجل الوقف الفوري للهجمات، كما تم تنبيه قواتنا، وتجري حالياً متابعة التطورات».

ويوم الأحد، استهدفت قوات الجيش بالقذائف الصاروخية وكرّاً للإرهابيين يقع ضمن مغارة في مدينة الآتارب بريف حلب الغربي التي تسيطر عليها التنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، على حين زعمت مصادر إعلامية معارضة أن المكان المستهدف «مشفى».

في غضون ذلك، أدان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الهجمات الأخيرة في شمال غرب سورية، حسبما نقل موقع «روسيا اليوم»، عن المتحدث باسم الأمين العام ستيفن دوجاريك.

وقال دوجاريك: إن «الأمين العام يدين بشدة موجة الهجمات الأخيرة في شمال غرب سورية التي أدت إلى مقتل وإصابة العشرات من المدنيين».

وأوضح دوجاريك إلى ورود أنباء عن قصف منطقة سكنية في مدينة حلب، ما أسفر عن سقوط ضحايا مدنيين.

والأحد الماضي، استهدفت التنظيمات الإرهابية المدعومة من الاحتلال التركي بريف حلب الغربي، حيي الصالحين والفردوس شرق مدينة حلب بالقذائف الصاروخية، ما تسبب باستشهاد مدنيين اثنين وإصابة عدد آخر بجروح بينهم أطفال.

وأضاف دوجاريك: إن «الأمين العام يؤكد مجدداً الحاجة إلى وقف إطلاق النار على مستوى البلاد، ويدعو جميع الأطراف إلى إعادة تأكيد التزامها فوراً بوقف القتال».

وكالات

المقداد لماورير: العقوبات القسرية كشفت زيف الادعاءات الإنسانية للدول الغربية

رئيس مجلس الوزراء يبحث مع رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر دعم القطاع الصحي

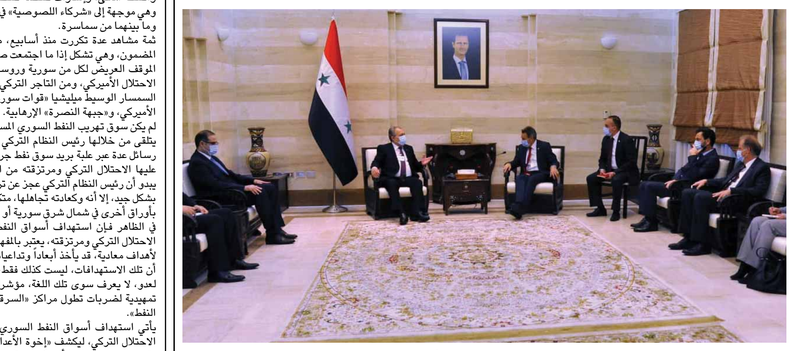

رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس خلال لقائه رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير والوفد المرافق له (عن الإنترنت)

| سيلفا رزوق

أكد رئيس مجلس الوزراء، حسين عرنوس، أمس، ترحيب سورية بالتعاون مع المنظمات الدولية والإنسانية للتخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر، الذي يستهدف الشعب السوري في لقمة عيشه وحاجاته الأساسية.

ولفت عرنوس خلال لقائه رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير والوفد المرافق، إلى أهمية تشبيك المنظمات الدولية مع الوزارات المعنية لتوظيف المساعدات المقدمة في تحسين واقع الخدمات والبنى التحتية في المناطق المحررة من الإرهاب.

وشدد عرنوس، حسب الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء، على أهمية تعزيز مساهمة الصليب الأحمر ودورها في دعم القطاع الصحي في سورية ومواجهة فيروس «كورونا» من خلال تأمين مستلزمات الوقاية الشخصية للكوادر الطبية وأجهزة فحص «بي سي آر»، ودعم الجهود الحكومية لتوفير اللقاح الآمن والفعال.

غسيل الكلى وإعادة تأهيل البنى التحتية المدمرة جراء الإرهاب وتوفير قطع التبديل لمحطات المياه والكهرباء.

وأعرب ماورير عن تقديره للدعم الذي تقدمه الحكومة السورية لعمل الصليب الأحمر ولجهود التي تبذلها لإعادة تأهيل البنى التحتية وتأمين المواد الأساسية للمواطنين في ظل الوضع الراهن، مؤكداً استعداد اللجنة لبذل كل المساعي الممكنة لتأمين الاحتياجات المطلوبة وفرعيتها في توسيع مجالات التعاون الإنساني مع الحكومة السورية والسعي لدى المانحين الدوليين لزيادة مساهمتهم في دعم الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

وزير الخارجية والمغتربين، فيصل المقداد التقى رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وأكد حرص الحكومة السورية على تسهيل عمل فريق اللجنة، مثنياً على التعاون المثمر القائم بين الحكومة السورية والهلال الأحمر العربي السوري والصليب الأحمر الدولي.

وعبر المقداد، عن تقدير الحكومة السورية للدور الذي يقوم به الصليب الأحمر الدولي في المجال الإنساني في سورية، وأشاد بجهوده المبذولة الرامية إلى تقديم المساعدات الإنسانية في قطاعات مختلفة كالصحة والتعليم وغيرها.

المقداد عبر عن توقعاته بأن تلتزم المنظمات الدولية العاملة في سورية، بالمسؤوليات الإنسانية الملقاة على عاتقها، وذلك بقواعد القانون الدولي الإنساني، كي يضمن ذلك كفاءة العمل الإنساني وجودته ووصوله إلى مستحقيه، بهدف مواجهة الصعوبات والتي من شأنه التخفيف قدر المستطاع من معاناة الشعب السوري الناتجة عن الهجمة العدوانية المنهجة عليه من قبل الدول الغربية.

وجدد المقداد التأكيد على أهم مهام الصليب الأحمر الدولي في الجولان العربي السوري المحتل، ودعم مواطنيه الذين يعانون ظلم الاحتلال الإسرائيلي وممارساته اللاإنسانية.

كما كشف المقداد، ادانة سورية للعقوبات القسرية أحادية الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها الأوروبيون على سورية، وغيرها من البلدان فضلاً عن مواصلة تلك الدول دعمها للمجموعات الإرهابية المسلحة الأمر الذي كشف زيف الشعارات الإنسانية التي ترفعها تلك الدول.

بدوره شرح ماورير دور الصليب الأحمر الدولي والمهام الإنسانية الملقاة على عاتقه، وأشار إلى أن الصليب الأحمر الدولي يسعى إلى توسيع عملياته وأنشطته الإنسانية في سورية، على مختلف الصعد، وخاصة في مجالات الصحة والمياه والكهرباء والتعليم، من خلال التعاون مع الحكومة السورية ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري حيث تصل المساعدات الإنسانية إلى أكبر شريحة ممكنة من المدنيين المتضررين من الأزمة في سورية.

كما أشاد ماورير بالنشاط الذي تقوم به اللجنة الوطنية السورية للقانون الدولي الإنساني، والنشاطات التي أقامتها بالتعاون مع الصليب الأحمر الدولي للتعريف بعمله والقانون الدولي الإنساني.

حضر اللقاء من الجانب السوري نائب وزير الخارجية والمغتربين بشار الجعفري، ومدير إدارة المنظمات السفير مياد عطية ومديرة إدارة الإعلام وريف الحلبي ومدير إدارة المكتب الخاص عبد الله حلاق، ومن إدارة المنظمات عمار عوض، ويامن بدر من مكتب الوزير.

أما من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فقد حضر اللقاء، المدير الإقليمي لعمليات الشرق الأوسط والأدنى للجنة فابريزيو كاربوني، رئيس بعثة الصليب الأحمر الدولي في سورية فيليب سبوري، ومنسقة صفوف الإرهابيين وأضرار مادية بمكان الانفجار.

من جهة ثانية، نفت مليشيات «قسد» ما جاء في بيان وزارة الدفاع في النظام التركي عن نتائج الاشتباكات التي جرت بين الطرفين خلال الأيام الثلاثة الماضية في شمال سورية، حسبما ذكر الموقع الالكتروني لقناة «روسيا اليوم».

ووصفت مليشيات «قسد» البيان الذي ذكر أن قوات الاحتلال التركي قتلت ٣٥ مسلحاً من «قسد» بأنه غير صحيح، وبينت عبر صفحتها في «فيسبوك» أن ٤ من مسلحيها قتلوا وجرح ٤ آخرون.

وذكرت مليشيات «قسد»، أن الاشتباكات التي جرت خلال الأيام الثلاثة الماضية أدت إلى مقتل ٣٧ مرتزقاً وإصابة ١٨ آخرين، إضافة إلى تدمير عربات مدرعة.

في غضون ذلك توفيت إحدى المدنيات اللواتي أصبن في قصف الاحتلال التركي على قرية الحدبات التابعة لناحية عين عيسى بريف الرقة الشمالي قبل أيام.

وأشارت مواقع إلكترونية معارضة أن المواطنة زهرة صالح السمعو (٢٥عاماً) توفيت أمس، متأثرة بجراحها جراء قصف الاحتلال التركي ومرتزقته لقرية الحدبات الجمعة الماضي، موضحة أن القصف أدى أيضاً إلى استشهاد الطفل محمود الخليل (١٣عاماً)، وجرح ٤ آخرين.

وفي محافظة الحسكة، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لميليشيات «قسد» عثرت أمس على جثة لاجئ عراقي مقتولاً بعدة طلقات نارية في الرأس، وذلك ضمن القسم الأول من «مخيم الهول» الخاص باللاجئين العراقيين.

الشؤون القانونية للمكتب القطري لاكعيني سينيفير اتي.

وكان وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون التقى أيضاً أمس رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حسب الصفحة الرسمية للوزارة على «فيسبوك»، وعبر خلال اللقاء عن تقديره للجهود التي تقوم بها اللجنة في مجال العمل الإنساني، وخاصة تقديم المساعدات للسجون، مبيناً أن الدولة السورية تعمل على تأمين جميع المستلزمات لمواطنيها.

ولفت وزير الداخلية إلى أن الشعب السوري يعاني من الحصار الاقتصادي والعقوبات الاقتصادية الجائرة بحقه، مؤكداً أن سورية تتعاون مع المنظمات الدولية، ومن بينها منظمة الصليب الأحمر الدولي في تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لتسهيل عملها، والتي من شأنها مساعدة الشعب السوري.

قولاً واحداً
منذر عيد

صواريخ مجهولة ورسائل واضحة

قد تكون تلك الصواريخ التي استهدفت سوقاً للنفط السوري المسروق، يسيطر عليه إرهابيو «جبهة النصرة»،